

القول القوي

فما اشتبه على السيد المحوى

خير الدين الباء وزاده

محمد طاهر



1957

Copyright © King Saud University

القول القوي فيما اشتببه على السيد الحموي، تأليف

الرومي، تاج الدين بن الياس كان حيا ١١٠٩ هـ.

كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٤ ق ٢٥ س ٢١٥ اسم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد

ايضا المكنون ٢ : ٥١ ، معجم المؤلفين ٣ : ٨٧

١- الاحكام السلطانية ، الفقه الاسلامي

٢- المؤلف - ب- تاريخ النسخ .

$$\begin{array}{r} 01072 \\ \times 1699 \\ \hline 01072 \\ 06854 \\ 03436 \\ 00000 \\ \hline 0175112 \end{array}$$

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب القول القوي فيما اشبهه على السيد المحمدي
اسم المؤلف خير الدين ابن تاج الدين الباني زاده
تاريخ النسخ
عدد الأوراق ١٤
ملاحظات (دين)

11

7



أصحابها محمد الحمد العمري
و أولاده - الرياض

Copyright © King Saud University

مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة
 حمدك اللهم يا من اطلع علي اريك الافكار ايكار المعالي والبس
 من نسج الازدهان برود احتال فيما اعطاني المباني احمدك علي
 الايك التي لا ينقطع مددها واشكرك علي نعمائك التي لم تخلق
 جودها واصلني واسلم علي سيدنا محمد واله واصحابه الجاردين
 في اقامة لواء الشريعة علي منواله **وبعد** فيقول العبد الثاني في
 وجوده الغائب عند شهوره المتوكل بكسا المعاصي العايز بزيه
 يوم يعرف المجرمون بسياهم فيوخذ بالنواصي خير الدين بن تاج
 الدين الياس زاده يلغنه الله تعالى الحسني وزاده لما كان العلم
 من اغر الطالب والسعي اليه واجبا علي كل سائل وطالب وقدمج
 الله اهل في كتابه المكنون بقوله هل يستوي الذين يعلمون والذين
 لا يعلمون قلت ان اسرح طرف طرفي في رياضه سياها وتركه جايلا
 في تجلية ميدانه لا ساها واقتطفت من حديقته بيد الغم زهرا
 طاب نشره وعز وكبر عن بعض الافاضل عن التناول نشره حتى
 طفت برسالة السيد الفاضل المفتح في حلبة الفضل كل مناظر ومناضل
 المنتهي اليه في عصره فقه الامام ابي حنيفة الصارف من غي خوه عن
 ورود مناهل المذاب فما احلي خوه وتصريفه من ارتفع به بساط
 الافادة وظوي مولانا العلامة المحجور السيد احمد الشهير بالحوي
 انار الله تعالى منه ذلك الفرح والقبر ولا زال منهلا يحرقه القطر
 قد احتوت علي ابراد عذب مصدره وشاع خبره وقد خفي مخبره
 تغلق العناية فلا كل في موضع قد توشح بالغموض وتزمل خطر
 بالبال الفاتر ان ينسج عليه عنكبوت الخاطر ويلبسه حلة تتجلي
 بما ايكار الافكار وتتساقط خيول المفاهيم في هذا المضمار واظفر ان
 ما قاله صاحب العناية لا يتسلى اليه بد الاعتراف علي سلم الوهم ولا
 يصاب عن قسي تلك المفاهيم بسهم فانه قد جري في بحار التحقيق

علي

علي ذلك التدقيق وامي العقل عند تصدري قول الشارح الا
 التصديق فانك تبتان افكاري الراي الصائب وولد
 منها كل معنى حوي بان يكون للغرض صائب مع قصر
 باعي وقلة اطلاعي ولكني اردت التشبه من نال من
 العلم عند الاستتمام وبني صرحا علي يرم الطالب فما
 خاض لجته ولا عام فافرغت ذلك من بوطه الفكر
 الي قالب المباني والبستنا مارق من حلال المعاني
 فجات حمد الله تعالى مع ما فيها من قصور ومهور
 لطالبها بالقبول محمولة في الصدور **وسمي**
 القول القوي في بيان ما اشبهه علي السيد المحوي
 وقد اتبعنا ببعض اشكالات لم يجد السيد عليهما
 مسلكا للجواب ولم ينكلم علي بعضها بخطا او صواب
 وذكر انه طال عرصتها علي الافاضل فاجم عن كشف
 قناعها كل مناضل وقد فتح الله تعالى علي الفقير
 بالجواب واعجبت عودها وكشفت عن محياها النقا
 وسنت لي عليك اخرا لرسالة رافلة من المحاسن
 في غلاله والله اسال ان يجعل مرماي صوب الصواب
 انه كبر وهاب **قال** صاحب العناية وكل
 شي اخرجته الارض اي كل شي اخرجته الارض
 مما فيه الواجب العشري عشر كان او نصفه لا يخرج
 الموتة من العشر مثل اجر العمال والبقر وكري
 الامتار وغير ذلك يعني لا يقال بعدم وجوب
 العشر في قدر الخارج الذي بمقابلته الموتة من
 حيث القيمة بل يجب العشر في كل الخارج ومن
 الناس من قال يجب النظر الي قدر قيم الموتة من الخارج



فسلم ذلك القدر بلا عشر ثم يعبر الباقي لأن قدر
المون بمنزلة السالم له بعوض كأنه اشتراه الاتري
ان من رزق في أرض مخصوبة سلم له من الخارج بقدر
ما عزم من نقصان الأرض لطاب له كأنه اشتراه
ووجه قولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم تفاوت
الواجب بتفاوت المونة لأنه قال ما سقته السما
ففيه العشر وما سقني بعزب اربعين فقير او المونة
تساوي عشرين فقير اذا رفعت كان الواجب فقيرين
فلو كان تفاوت بين ما سقته السما وبين ما سقني
بعزب فيه نصف العشر من غير اعتبار المونة وهذا
المحل من خواص هذا الشرح فليتنامل انتهى كلامه
واقول قد تناملنا فوجدنا ما قاله صاحب العناية
قد اصاب المرمي به ما به وقطع حناجر الاوهام
حسامه فانظر الى اعتراض السيد العلامة والسند
الغمامة الشريف احمد الحموي هل ما اعترض به
ضعيف لا ينسك به ام قوي **قال** السيد رحمه
الله تعالى اقول فيه نظرفاته اذا ارتفعت المونة من
المستقي بعزب او دالية وهي عشرون فقير كان الواجب
في الباقي وهو عشرون فقير اضعف عشر العشرين
وهو فقير لا فقيران كما ارعاه الاكل ورتب عليه عدم
التفاوت بين ما وجب في الخارج المستقي ما السماء
وبين ما وجب في الخارج المستقي بخرب او دالية
الذين فاوت الشرع بينهما وقد علمت ان الواقع
خلافه وهو التفاوت لعدم التفاوت بين الواجبين
انتهى **اقول** وبالله التوفيق وهو الصادي لا تقوم

طريق

طريق ان ما قاله السيد غير صحيح ووجه الحق من كلام
الاكل مسفر صريح فلا بد من بيان ما اراد الاكل ثم
وقع الايراد على وجه اجهل **اعلم** ان الاكل قد قرر
المذهب في ان ما سقني بما السما يجب فيه العشر
وما سقني بالسانية والدالية فيه نصف العشر
وانه لا يرفع المونة من العشر مثل اجر العمار واليقر
وامثالها ثم يخرج بعد الرفع العشر مما بقي بل العشر
يخرج من جميع الخارج سواء كان ذلك الخارج الواجب
فيه العشر او نصفه هذا هو المذهب ثم قال ومن
الناس من قال يجب النظر الى قيم المون من الخارج **عشر**
فقير **الحسب** المونة **وما اصر** فبلغ يعني في اخذ ذلك
ثم يخرج العشر مما بقي مثاله سقني بعزب فكان الخارج
عشرين فقير **الحسب** المونة **وما اصر** فبلغ عشرة
اققره فانه لا يحسب في هذه العشرة الا عشرة سقني
من العشر ويجب فيما بقي وهو العشرة نصف فقير
واما المذهب فيخرج من العشرين جميعا فقير كامل
ودليل القابل بذلك المعبر عنه بقوله ومن الناس قد
ذكرته سابقا في عبارة العناية فاليرجع اليه ثم لما استوفى
ما قاله اراد ان يبين الدليل على عدم رفع المونة من
العشر فقال ووجه قولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
حكم بتفاوت الواجب بتفاوت المونة لأنه قال ما سقته
السما ففيه العشر الحديث **اقول** يعني ان الشارع
انما جعل لما سقني بما السما الواجب فيه العشر وما
سقني بما بالسانية اكثر مما سقني بما السما فتنقصه
عنه نصف عشر في مقابل تلك المونة الزائدة عليه

ثُمَّ قَالَ فاذا كان كذلك لم يكن لرفعها معنى **اقول**
 يعني اذا كان الشارع جعل تنقيص عشر المستقي
 بالسانية عما يستقي بها السما في مقابلة قلة مائة
 الثاني وهو المستقي بها السما وكثرة مائة الاور اعني
 المستقي بالسانية لم يكن لرفعها اي رفع المائة معنى
 لان الشارع قد جعل ذلك التنقيص في مقابلة المائة
 فكيف ترفع ايضا ثم قال لان رفعها يستلزم عدم
 التقاوت **اقول** اي رفع المائة من العشر
 يستلزم ان لا يكون تفاوت فيما سقى بالسانية او
 بالسما لانه في الاصل كان ينبغي ان يكون في كل منهما
 العشر كاملا لكن لاجل المائة نقص ما سقى بالسانية
 عن الاخر بنصف عشر فاذا حسبنا المائة التي كان
 استقاط نصف العشر بدها عنها استلزم ذلك اي
 حسابها ورفعها عن العشر عدم التقاوت بين
 ما سقى بها السما او بالسانية لان البدر والمبدر
 لا يجتمعان كالوضوء والتمسك مثلا يقال ان البدر
 والمبدر منه قد يجتمعان **انا نقول** ذلك باعتبار
 الاصطلاح فان النخاة قد اصطلاحوا على ذلك وقد فرقوا
 بين البدر والعوض كما ذكره ابو حنيفة فانه قال
 البدر لغة العوض ويترقان في الاصطلاح فالبدر
 احد الترابع يجتمع مع المبدر منه وبدر الحرف من
 غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الاموضع المبدر
 منه والعوض لا يكون الا في موضع واحد وما اجتمعا
 ضرورة وربما استعملوا العوض مراد فاللبدر
 في الاصطلاح انتهى **وقال** بن حنيفة في الخصائص

الفرق

الفرق بين العوض والبدر ان البدر اشبه بالمبدر منه
 من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدر في موضع
 المبدر منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الا يري انك
 تقول في الالف من قمارها بدر من الواو التي هي
 عين الفعل ولا يقول انما عوض منها وتقول
 في التاس عشرة وزنة انما عوض من فالفعل ولا تقول
 انها بدر لو كذلك ميم الله عوض عن يائي اوله
 فالحاصل ان البدر المحم تصرفا من العوض فكل عوض
 بدر وليس كل بدر عوضا عما ذكره العلامة السوي
 في الاقتراح رجع لبدء فاذا علمت ان البدر والمبدر
 لا يجتمعان وقلت بالاجتماع هنا فيجب مع حساب
 المائة ان يجب عليه عشر كامل وهو خلاف المنصوص
 عليه وهذا باطل ثم قال وبيانه ان الخارج فيما لفته
 السما اذا كان عشرين فقيرا ففيه العشر فقيرا
 واذا كان الخارج فيما سقى يغرب اربعين فقيرا
 والمائة تساوي عشرين فقيرا فاذا رقت كان
 الواجب فقيرين **واقول** انما قال كان الواجب
 فقيرين لانه يرفع المائة وحسابها قد خرج عن
 ان يكون ممن يجب عليه نصف العشر كما تقدم ان
 نصف العشر في مقابل عدم حساب المائة فاذا
 حسبها رجع امره الى العشر ولا شك ان العشرين
 الباقية بعد رفع المائة عشرين اثنان وهو الواجب
 في حقه اذ غير ما شرع **ثم قال** فلم يكن تفاوت
 بين ما سقته السما وبين ما سقى يغرب والمنصوص

خلافه **واقول** يعني اذا وجب العشر كاملا وهو اثنتان
فما سقي بها السما في العشريين وكذا فيما سقي بالدالية
وجب اثنتان في العشريين بعد اخراج المونة لم يكن
تفاوت بين ما سقته السما وبين ما سقي بفرب ونحو
الحديث المتقدم بحالقه وهذا جميعه تحقيق للمذهب
وجواب للقايل بتحقيق حصوله من منه الترامه
ونبي هو جوابا للزاميتا ومثله كثير كما في شرح
عقائد المستفي وحاشية الخيال عند قوله خلاف
للسرفس طائفيه فاذا علمت ذلك ظهر لك ان يقول
السيد المحوي يجب عليه قفيز لا قفيزان غير صحيح
لانه نظر الي ان الزام القايل لا يتم الا اذا رقت المونة
وحسب نصف العشر كما قالوا اما حساب
العشر بعد رفع المونة فلم يقل به حتى يلزم عليه
عدم التفاوت ونحن نقول هذا ليس جوابا للزاميا
حتى نجاريه في ثبوت نصف العشر ايضا بل هو تحقيق
ولا يلزمنا حينئذ كما تقدم لك اتفاقا **سقال** السيد
وقد علمت خلافه وهو التفاوت لعدم التفاوت
بين الواجبين **واقول** بل علمنا عدم التفاوت
وهو وجوب العشر في كلا الصورتين وكلامه
هذا مبني على الحكم بان الواجب نصف العشر من
العشريين بعد اخراج المونة ومعهما التفاوت ظاهر
لكنه غير مراد **سقال** فلا يتم الزام القايل برفع المونة
انتهى **اقول** لم يتقدم عن الاكمل في كلامه نص
بان مراده الزام القايل بما ساق من المثال بل
الزام وقع منهما فان القايل برفع المونة يقول

بوجوب

بوجوب نصف العشر بعد ما قدره الاكمل برفع مجرد
الرفع وجوب نصف العشر الى لزوم العشر كاملا وعدم
التفاوت وهو خلاف النفس **سقال** وهذا التقدير
يظهر سقوط قول الفاضل سعدي جلي حيث قال في
قوله وبينا انه ان الخارج الى قوله من خواص هذا الكتاب
فيه شي لانه اذا لم ترفع المونة لكون الواجب قفيزين
ايضا فانما نصف العشر انتهى واقول بحث السيد
مع سعدي مبني على وجوب القفيزين القفيزين والحو
عنه تقدم لا يحتاج الى التكرار واما بحث سعدي مع الاكمل
فبحث ظاهر قوي الا ان الله تعالى قد فتح علينا بالجواب
عنه وهو انه وان وجب في الاربعين قفيزين وهو
نصف العشر لكن به يظهر التفاوت بين ما سقي
بالسما وما سقي بالدالية وهو غير مراد اذا الخارج
من المستقي بالسما اذا كان عشرين قفيزا فالواحد
قفيزان ومن المستقي بالدالية في الاربعين قفيزا
قفيزان والتفاوت ظاهر من حيث المنصوص فان
الاربعين ليست كالعشرين وهذا لا يظهر فيه عدم
التفاوت بل عدم التفاوت اذا حسبت المونة كما
عشرين ثم اخرج العشر من العشريين الباقية
وهو اثنتان فانه صار بمنزلة ما سقي بالسما وكان
العشريين فانه يجب فيه العشر وهو اثنتان فظهر عدم
التفاوت الذي هو خلاف المنصوص وايضا نقول
ان الاربعين فيها نصف العشر وهو اثنتان واذا
رفعت المونة يجب ايضا اثنتان وهذا بعينه وما
يفهم من قوله فلا معنى لرفعها وذلك لان الواجب

اذا كان اثنين سوا حسب اوله بحسب فلامعنى لحسابهما ورفها
بل هو عيب وايضا لا يرد هذا الا اذا وجب التقديران باعتبار
واحد وجهة متحدة واما هنا فقد وجب التقديران في الاربعين
كونا نصف عشر ووجوب في العشر باعتبار كوننا عشر افكان
ذلك باعتبار ان الشيء الواحد قد يختلف باعتبار ان كسا
حققه العلامة الداوي في شرح المنه في بحث الكليات و
ابوالفتح محسبة وغيرها وحسينه لا ايراد عليه وقد ذكره العلامة
ابن نجيم صاحب المنهاج ما ذكره الاكل ثم ذكر بعده اعتراض
سعدى المذكور وامشي فيه علي وجوب التقديرين كما ذكره
الاكل فلم يراجع وبه يتفق الجواب واسر اعلم بالصواب
نقوال السيد فان فيه اي كلام الفاضل سعدى تسليم ان الواجب
اذا رفعت الموتة يكون تقديرين وقد تقدم ان الواقع خلافه
انتهى **واقول** كيف لا يسلم الفاضل سعدى ذلك وهو اظهر
من ان يخفى علي ذي نظر دقيق متمسك بعربي التوفيق وهذا
القول منه مبني علي اساس الوهم المتقدم متصل بقواعد مفهومة
الاول المتقدم ولا اقول ذلك تنقيصا في حقه او تغليب
لساطع افقه فانه العلامة الذي انتهى اليه في عصره فقه النما
وملازمات المعاني الغربية بيد فكره الذي لا يحتاج الي بيان
ولكن جماع الجواد اوصاف الحق سبحانه من تخره
عن الخطا والفسيان وتفرده بالعلم الحضوري وجل عن ثبات
نقوال السيد اللهم الا ان يكون قصد مجاراة كاجل الالتزام
لان الواقع انتهى **اقول** قد علمت سابقا ولاعتاد سعدى
قد نفع زيادة العلامة الاكل وراي انه ماقاله عليه القول ولم
يكن ذلك مجاراة له لاجل الالتزام وانما هذه ترعة صدرت عن
استنباه ما سبق من الكلام وقد بني علي ذلك الاساس الضعيف

وقد

وقد تقدم بيانه بما هو كاف في التوفيق **نقوال السيد** حمد الله
مقالي قال الفاضل يعني لانه الذي يتحقق فيه عدم التقاوت سعدى
جلي بعد ما تقدم فالاولي ان يقدر ما ذكر في الموتة فيما سقته السما
يعني انه الذي يتحقق فيه عدم التقاوت بين الواجبين وبيانه
ان الخاف من مسي السما لو كان اربعين فقيز او رفعت الموتة
الخ فمردود لان كثرة الموتة غير متحققه الا في المسقي
بالسائية والدالية ولذلك نقص السارح عشر المسقي
بالدالية عن المسقي بالسما واي معنى للتقاوت اذا ح
حسبت موتة المسقي بها السما وقد كفا الجواب
عن هذا الايراد العلانية بسري الدين اقتدي المصري
كما سنذكره عن قريب **نقوال السيد** وبه يتم الزام
القايل برفع الموتة انتهى **اقول** يعني ما ذكره سعدى
بتم الزام القايل بان الموتة ترفع مع ان الامر ليس
كذلك ولا يكون هذا ملزما لان ذلك القايل لا يخلو
قوله برفع الموتة من امنين ان ترفع من كليهما
اعني المسقي بالسما والدالية او من احدهما كما صوره
سعدى جلي فان قلنا يرفعها من الجانبين لا يكون
فيه الزام علي الخصم فلم يبق الاجاب واحد وكون
هذا الجانب هو المسقي بالدالية اوفق واظهر لان
الموتة متحققة فيه بدلالة الحسن والفس وجعلها
في الجانب الاخر وهو الذي سقي بها السما كما قاله
سعدى جلي غير ظاهرا اذا السارح جعل فيما سقي به
السما العشر كاملا وما سقي بها الدالية نصف العشر
لتقاوت الموتة فكيف تحسب الموتة في المسقي من مائة
السما هذا خلف وايضا هذا مبني علي ان جواب الاكل



الذائي ونحن لا نقول به **وقال** وهذا التفسير ظهر سقوط قول الفاضل المصري معترضاً على الفاضل سعدي قوله فالأولي أن يعتبر ما ذكر من الونة فيما سفته السابغولة لا يخفى أن اعتباره في مسقي السما لا يحصل معه إلا القرض وهو كذا وما استوي مسقي الخبز والسج في وجود العشر في كل منهما مع تقريب الشارع بينهما انتهى **واقول** اعترض الفاضل المصري علي كلام سعدي اقتدي بآهوه اظهر من شمس الظهيرة ليس فيه شعيرة من الوهم لمن اضحي بفهمه مغيرة ووجهه ما قدمته سابقاً من الكلام وبالله القوة والاعتصام **ثرفال** السيد وما قررناه يعلم انه كان من حق الفاضل سعدي أن يعبر بقوله فالصواب لا بقوله فالأولي لكن ذكر السيد الشريف أنهم كثيراً ما يعبرون بالأولي عما هو الصواب انتهى **واقول** بل قول سعدي فالأولي أولى وذكر الصواب خطأ بل أرتاب لأن السيد قد فهم أولاً أن الواجب فقير واحد لا فقيران وأن عدو انما تبعه مجارة له لأجل الزام والأمر خلاف ذلك بل سعدي قابل بوجوب الفقيرين من غير شك ولايين وإذا نظرت النظر الصادق علمت الفرق بين السابق واللاحق وانما قداهم سعدي في التمثيل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل هذا ما ظهر للعبد الفقير العتوف بالحق والنقصان حق علي من نظري بين الانصاف أن ينظر إلي ما قاله من قال وليترك الاعتساف فإن الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال ولعنيتة إلا إلى الله الصالح

خاتمة

خاتمة نسأل الله تعالى حسناً في ذكر الاشكالات التي أوردها السيد العلامة المذكور المصنف بذكره كافاً هذه السطور وقد أوردها في رسالة مستقلة بالثاني وهي مشهورة لا تحتاج إلى تغريف **السؤال الأول** قال المحقق الرضي في بحث العلم وقد ينكر العلم قليلاً فاما أن يستعمل بعد ما يدل على التكثير نحو رب زيد لغنته وفولك لكل فرعون موسى كان رب وكلام من خواص النكرات انتهى كلام الرضي **قال** السيد فيه نظر ظاهر وذلك أن كون كل من خواص النكرات ممنوع فقد ذكر في معنى اللبيب وغيره من كتب النحو والاصول أن كلاً أن دخلت على نكرة كانت لاستغراق الأفراد وان دخلت على معرفة كانت لاستقرار الاجزاء وهي كما نرى صريح في عدم اختصاص كل بالنكرات فاني أصبح ما قاله المحقق الرضي وقد عرضت هذا الموضع على استاذي من هو أشهر العلماء ذكره أكبر النبلاء قدراً افضا قضاء المسلمين احمد حاب الدين الخفاجي ففكر فيه ملياً ولم يحج ينشئ فليجدر هذا المقام فانه جري بالنظر التام انتهى كلامه **اقول** ما ذكره السيد من الاعتراض ظاهر متوجه ولكن يمكن الجواب عنه بان يقال ان مراد الرضي بكون كل من خصوصيات النكرات بمعنى انها اذا دخلت على النكرة كانت لعموم الأفراد فهي بهذا المعنى من خصوصيات النكرات لانها اذا كان مدخولتها معرفة تكون لعموم الاجزاء كما عرفت وهذا مراده يدل على انه قصد ذلك ارادة تكبير العلم وكونه قد اعيد معين وأما

ق

وخصها بهذا المعنى على المعادة أي إرادة فرد غيره معين
فلا قابلية وبهذا أيضا يخل إشكاله وكون الرضي
مختصا عليه ذلك أعني اختلاف مدخولها نكرة ومعرفة
واختصاصها بالمعنى الأعم مع أنه محشوبه المختصات
وفلا عن المطولات بعيد ولكن المراد لا يدفع الإيراد
قوله من خصوصيات النكرات **اقول** خصوصيات
جمع خاصة وهي ما يختص الشيء به لا ما يختص بالشيء
لأن الباقي صلة الاختصاص كقوله تعالى يختص برحمته
من يشاء فإن الرحمة خاصة لمن شاء ولا يوجد في
غيره فمعنى قولنا ما يختص الشيء به هو الذي لا يوجد
إلا في ذلك الشيء ومعنى قولنا ما يختص بالشيء أن الشيء
لا يوجد في غيره فالخاصة هي ما لا يوجد إلا في ذلك الشيء
هكذا حرره الفاضل الاتقاني **قلت** وهما نكتة
لطيفة وفائدة شريفة تذكرها هنا بطريق الالتفات
ومناسبة السباق وهو أنه قد ورد في الحديث الشريف
كافي المشارق من سبع أربعة صلاة ثلاثا وثلاثين
وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين
فذلك تسعة وتسعون تمام المائة ولا اله إلا الله
وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير غفر له خطاياه وإن كانت مثل شغل البع
قال العلامة ابن الملك في شرحه أقول لا حجة في هذا
اشتباه لأنه إن أراد من قوله كل صلاة الكل التقاضي
يلزم أن لا يحصل الجزاء إذا فات هذا التسبيح في دبر
صلاة واحدة من صلواته وبهذا منفسر غير مناسب
للتعقيب وإن أراد الكل المجموع فكذلك لا بد من مجموع

صلواته

صلواته غير معلوم له ويمكن أن يقال يجوز أن يراد منه
التسبيح على معنى أن الجزاء يترتب لمن يقول في دبر كل صلاة
مكتوبة هذا التسبيح لا أن ترتبه يكون في صلاة واحدة
انتهى كلامه **واقول** في قوله أو يراد الكل المجموع
نظر فإن كلا قد دخلت هنا على نكرة وكيف يراد لكل
المجموع فليجرب **السؤال الثاني** ذكر المحقق الرضي
أيضا أن معنى أو في الأصل لا أحد التشبيهي أو الأشياء
تخوفاً لا يقوم أو يقع أو يعمل أحد الشيعيين ولا بد
له من أحدها فإذا قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي
هو لزوم الأمرين التخصيص على حصول أحدهما
عقب الآخر وإن الأول أسند إلى حصول الثاني
نصبت ما بعده وانتهى كلامه **قال** السيد فيه نظر
وهو أنه لا ينطبق على نحو لا تقتلن الكافر أو يسلم
أذ لا يصح أن يقال إن أحد الأمرين القتل والاسلام
يحصل عقب الآخر ولا أن يقال إن القتل امتد إلى
حصول الاسلام فليتامل الله إلا أن يقال يصح
ذلك بملاحظة تقدير فعل الإرادة انتهى كلامه
واقول جوابه أن مراد المحقق الرضي بقوله فإذا
قصدت الخ ليس ما فهمه السيد بل قصده في مثال
لا تقتلن الكافر أو يسلم أن الكافر لا يخلو من أحد هذين
الأمرين القتل والاسلام ويمتد ذلك أي الوعيد
بالقتل إلى حصول الثاني وهو الاسلام والغاية
لأنه دخل في المعنى وهو معنى قوله أسند إلى حصول
الثاني فقوله السيد لا يصح أن يقال إن أحد
الأمرين القتل والاسلام لا يحصل عقب الآخر

غير ظاهر اذ فهم السيد ان الاسلام لا يمكن حصوله بعد
وقوع القتل وليس مراد بل المراد ان الاول وهو الوعيد
بالقتل لازم الى ان يوجد عقبيه الاسلام فاذا وجد
فقد انتهى حكمه وبطل وقوله ولا ان يقال امتد الى
حصول الاسلام الى **اقول** بل يقال له امتد ولكن
لا نفس الفعل بل مدة الوعيد به انتهت بحصول
الاسلام بهذا ما ظهر ولعله هو الصواب والله اعلم
واليه المآب **السؤال الثالث** قال الفاضل الجامي
عند قوله ابن الحاجب وكافيته الاسم ما دل اي كلمة
دلت على معنى كاي في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الصيغ بنا على لفظ الموصول انتهى **قال**
السيد المحوي واخبر فيه نظوفان قوله بنا على
لفظ الموصول لا يستقيم مع قوله اي كلمة دلت فانه
صريح في ان ما نكرة موصوفة لا معرفة موصولة
فليتأمل **واقول** قد فاسدنا فداينا الجواب عنه
مستبيننا وذلك بان يقال ان ما باعتبار ما شرح
موصوفة واما بالنظر الى نفس المتن فيصح كونها
موصولة فقوله بنا على لفظ الموصول اي ما التي
هي خالية عن الشرح فيصح وصحتها بكونها موصوفة
وموصولة بلا اعتبار من المذكورين والله اعلم
السؤال الرابع قال العلامة بن الحاجب في كافيته
الاعراب ما اختلف افرم به ليدل على المعاني المصورة
عليه قال الفاضل الجامي في شرحه مع المتن ترجح بعد
كلامه فاللام فيه اي في ليدل تتعلق بقوله اختلفت افرم
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني

الفاعلية

الفاعلية والفعولية والاضافة المصورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على العرب يتعلق بالفتوة على تضمين مثال الورد
والاستيلاء يقال اعتور الشيء وتعاوره اذا تداوله اي احذه
جماعة واحدا الى سبيل المناوبة البدلية لا على سبيل الاجتماع
فاذا تداولت المعاني المتضمنة الاعراب العرب متعاقبة متتالية
غير مجتمعة لتتبادر بها ينبغي ان يكون علامة ايضا كذلك انتهى
كلامهما **وقال** السيد قيه نظرفان ما اضيف اليه الصدر
يتوارد عليه معنيان منها على سبيل الاجتماع الفاعلية والاضافة
ان كان المصدر مضافا الى فاعله والفعولية والاضافة ان كان
المصدر مضافا الى مفعوله بل قد تتوارد عليه المعاني الثلاثة
برمتها على سبيل الاجتماع فيها اذا كان المصدر مضافا لفاعله
ومفعوله معا على ما حوزة جمع من المحققين في قوله تعالى
حيتهم يوم يلقونه سلام فان حيتهم مصدر يجمع ان يكون
مضافا للفاعل والمفعول معا والمعنى يجي بعضهم بعضا فقد
تداولت المعاني الثلاثة مجتمعة فكيف يجمع قول الفاضل الجامي
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة وان اقتضي ذلك تعبير المصنف
بالفتوة فليتأمل في هذا القام فانه صاحب المرام لمن اراد منه
عليه ولا من لوح من ارباب الحواشي اليه **اقول** هذا ليس على
الفاضل الجامي والجواب على انه انما عرف هنا ما كان اثر الاعراب
فيه ظاهرا فتقولنا سمعت قول زيد مثلا اثر الاعراب فيه باعتبار
اللفظ الجوهري وهو مفسوده واما محله فالرفع على الفاعلية وليس
ذلك مراد او الفاعلية هنا انما هي بحسب المعنى وكلام الجامي
فيما اذا ورد عليه بطلب فاعلا متلا ويصحبها يكون بعيد كيف وقد
ذكر الحاجة في غالب كتبهم انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد عاملا
باعتبارين نحو يا هذا فان محله المصوب على انه مفعول وهو مضمرا

بحال بضم الباء الذي استحقه من حيث انه منادى مفرد
ولا يلزم على ذلك تلبسه بحركتين مختلفتين في حالة
واحدة لان المحذور انما هو تلبسه بهما لفظا لا نقدا
واما قوله اجتمع في خبيثهم ثلاثة معان غير صالحة
يتصور انه يكون في حالة واحدة المصدر مضافا للفاعل
ومفعول وانما هو على سبيل البدل واذا كان على طريق البدل
فالجواب عنه ما ذكرنا اوله والموافق **السؤال الخامس**
قال القسطلاني عند قول البخاري في كتابه عليه الصلاة والسلام
الي هرق ملك الروم اما بعد فاني ادعوك بدعاية الاسلام بعد
بالتبنا على الضم لقطعه عن الاضافة المنوية لفظا انتهى
قال السيد فیه نظر لان الاضافة اذا قطعت ونوي
لفظ المضاف اليه يكون بعد معرفة نصبه على الظرفية
لا مبنية على الضم وانما تبني اذا نوي معنى المضاف
اليه اللهم الا ان يقال ان قوله لفظا تميز للنسبة
في قوله لقطعه لا لقوله المنوية والتقدير حينئذ لقطعه
لفظا عن الاضافة المنوية اي المنوي فيها معنى المضاف
اليه انتهى **واقول** لا شبهة ان العلة هي
القسطلاني لم يرد الا ان قوله لفظا تميز للنسبة
لقطعة لا للمنوية وهذا امر صاير يكون بدعيا فقول
اللهم الا ان يقال من تحصيل الحاصل وايضا لا يوتي
بهذا اللفظ الا لما كان قادرا وغريبا فان قولهم اللهم
الا ان يقال قد يوتي به اذا كان الاستثناء دالا
غريبا كانه لندوره استظهر بالله في البان وجوده
مع ان ما قاله رحمه الله هو مودع للعبادة وان كان
الثاني محتملا ولكنه بعيد جدا اذ مثل هذا مذكور

في المختصرات فكيف تحق علي مثل هذا العلامة القسطلاني
وهذا لا يعلم ان بعد اشكالاته من الاحوال **السؤال**
السادس سأل الفاضل محي الدين السهري تبارك وتعالى
في حواشي الشرح الحسامي عند قوله في الدعاية الحمد
ننه الواجب وجوده فقال فان قلت الواجب اسم فاعل
واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
لا بمعنى الماضي وهما على مع كونهما بمعنى الماضي
قلت اذا دخلت اللام عليه استوي الجميع اي الماضي والحال
والاستقبال في عمله لانه فعل في الحقيقة لكن عدل عن صيغة
اسم الفاعل لكرهتهم ادخال اللام على الفعل الصريح لقول مرت
بالغنادب ابوه الان او امس او عدا انتهى **قال** السيد فيه
نظر لان محلا اشتراطه في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال
والاستقبال اذا عمل النصب اما اذا عمل الرفع كما هنا فلا
يشترط فيه ذلك بل يعمل سواء كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال او لم يكن لاحد الازمنة الثلاثة بل كان الاطلاق
المستقادم منه الاستمرار بخور يرضا مربيته لان ادني مشايمة
للفعل نكفي في عمل الرفع لشدة احتضا من الرفع بالفعل وخاصة
اذا كان شبيها كما هنا لانني ابي رفع الطوف والمنسوب
في خور بد في الدار ابوه على مذهب ابي علي وخومرت برجل
مصري حازه كما حققه الرضي في شرح الكافية في بحث الاضافة
وح لا يرد السؤال اصلا حتى يحتاج الى الجواب الذي اجاب به
فتنبه انتهى **اقول** وجواب السيد لا يخلو من نظر اما
قوله ان محلا اشتراطه في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال
الى فهو مرجوح كما ذكره جمع من المحققين واطال به المحقق
عبد القادر افندي البغدادي في تذكرته والساهد عليه

قوله تعالى جاعل الليل سكنا فانه عمل مع كونه بمعنى الماضي
وله شواهد اخر واما قوله واما اذا عمل الرفع كما هنا فلا يشترط
لح ان اراد به قوله مررت بالضارب ابوه زيد فقد عمل
النصب ايضا فان زيدا نصب به وان اراد قوله الواجب
وجوده كما هو الظاهر فصحيح **السؤال السابع** ذكر
المولي ابو السمعور قدس سره في تفسير قوله تعالى في سورة
النساء عند قوله تعالى ان الله يامر بكون ان تودوا الامانة
الي اهلها واذ احكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل عطف
علي ان تودوا وقد فصل بين العاطف والمعطوف بالطرف
المعول له عند الكوفيين ولمقد يد عليه عند البصريين
لان ما بعد ان لا يعمل فيها قبلها عندهم اي وان تحكموا اذا حكمتم
انتهى قال السيد فيه نظره هو ان ظاهر كلامه انه كان الظرف
معمولا لمقد يكون ان تحكموا المذكور معطوفا على ان تودوا
والظرف فاصل بين العاطف والمعطوف والذي يتقدح في
الخاطر ان المعطوف على ان تودوا واح هو ان تحكموا المقدر
وان تحكموا المذكور بتفسيره للمقدّر فليس هناك على هذا
الوجه فاصل بين كلاميه كبل لا يعمل ما بعد ان فيها قبلها
وهو الذي اوجب تقدير الفعل فليتامر لا اعتراض على
المولي بوجه اصلا فانه ذكر انه فصل بين العاطف والمعطوف
بالظرف المعول له فلو سكت على ذلك ربما يتوهم ان
ذلك جازي حتى عند البصريين فابان ان ذلك مذهب
الكوفيين ثم اذا ان يبين مذهب البصريين من حيث ان
ان لا يعمل ما بعدهما فيما قبلها من غير تعرض للفعل بين
العاطف والمعطوف على مذهبهم نصريحاً بل افادة اعني
عدم الفصل بتقديره ان تحكموا بعد العاطف فتقوله

عند

عند الكوفيين راجع بجمع ما تقدم يعني من الفصل بين العاطف
والمعطوف وكون الظرف معمولا لما بعده وقوله لمقدّر بيان الجود
العمل مع المقدّر عند البصريين افادة عدم الفصل بتقديره
اياها اعني وان تحكموا او الله الموفق **السؤال الثامن** قال العلامة
شهناج الذين السمين في امر ابيه عند قوله تعالى وذهب لي من لذك
وليا الهية العطية جذقت فادها لما تقدم في عده وخوها وكان
حق عين المضارع منها كسر العين منه الا ان ذلك ممقد كونه
العين حرف خلق فالكسرة مقدرة فلذلك اعتبرت تلك الكسرة
المقدرة في حذفت بها الواو وهذا نحو يضع ويسع لكون اللام حرف
خلق انتهى كلامه **قال** السيد فيه بحث وهو ان مقتضى هذا
ان يقال في مضارع وعد بعد بفتح العين لوجود حرف الخلق القصة
للفتح والآخر الفرق بينهما حيث عد لواحق الاصل في مذهب وكم
يعدوا عنه في بعد مع ان عينه من مذهب ما حرف خلق فليتامر ان
اقول والجواب عنه ما ذكره في شرح الرخاوي في الصرف من قوله
ان قيل كسر العين مع حرف الخلق كشيء في الكلام فلم تقتض في
يسع ويضع قلت حاصل الكلام انه قد وقعت هذه الافعال
محدودة الواو مفتوحة العين انتهى فقد ظهر ان تلك من
حيث السماع خارج عن القياس والله الموفق **السؤال التاسع**
قال في الوقاية من باب التيمم لمحمد بن اوهيب او حايض او نكاح
لم يقدروا على الماء لبعده ميلا او لم يروا او بردوا او عطش
قال المحقق صدر الشريعة اي ان استغسلوا بالخاف العطش
او ابيع الماء للشرب حتى اذا وجد المسافر ماء في جيب معد للشرب
جاز له التيمم انتهى **قال** السيد لم يظري وجه العطف في قوله
او ابيع الماء للشرب حتى اذا لا يجوز ان يكون معطوفا على قوله
استغسلوا لانه لو كان معطوفا عليه لكان فعل شرط فيحتاج

الي جواب وليس بجواب وليس في عبارته غير حفي يعطف عليه ولا يجوز ان يكون الجملة مستأنفة اذ لم يزل احد فينا اعلم ان او تكون للاستيناف فليتنا مل في هذا التركيب حقا التام انتهى **اقول** قد ظهر للعقيد محمد بن نقي ان قوله او ايج عطف على قوله او عطف وتقرير الكلام لم يقدروا على الماء لبعده او لمرض او عطش او ايج الى الشرب اي باخذ الحاميا ويل المصدر على رأي من لا يجوز عطف الفعلية على الاسميه واما على القول الاخر فهو جائز يعني اباحة الغير لاجل ان يشرب منه لا ليتوضا به فانه حينئذ يتم ويؤيد قوله حفي اذا وجد المسافر ما الخ والله الموفق **قلت** وهذه الايكة المذكورة متعلقة بحام الخو والتصرف وله اشكالات واسئلة متعلقة بالعقده ولا بأس بايرادها في هذا الموضع تنقيها للقاعدة فنقول **السؤال العاشر** قال المحقق الملاحسرواني الدرر والضرر من كتاب النكاح وشروط سماع كل من المتعاقدين لفظ الاخر اذ لولا له لم يحقق الرضي من الطرفين فلا ينفقد النكاح انتهى **قال** السيد محمد بن نقي واقول فيه بحث وهو ان ظاهر هذا التعليل يقتضي ان نكاح المكره غير صحيح وهو في طرف المنع اذ النكاح من الاشياء التي لا يؤثر فيها الاكراه كالطلاق والعقود واليمين قال في التوضيح وغيره وصح نكاحه يعني المكره وطلاقة وعقده ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطاوع فالصواب ان يستقط لفظ الرضا من اليمين ويقال في التعليل اذ لولا السماع لم ينفقد النكاح ووجه ان السماع شرط في الايجاب والعقود كما صرح به في العتبات واذا فقد الشرط فقد المشرط ومعلوم ان النكاح لا ينفقد برونهما لانهما ركنا فليتنا مل انتهى **واقول** تأملنا فوجدنا لم يرد على ما قاله الملاحسرواني اذ ليس المقصود من الرضي الا القبول فاذا لم يسمع لفظه لم يجز قبل اوردوا ما قوله ان هذا يفيد

عدم

عدم صحة نكاح المكره فغير صحيح لان المكره مجبور على القبول والتلفظ بما يدل عليه فلا بد من سماع لفظه ايضا فلا يروا صلا وقوله فالصواب ان يستقط لفظ الرضي الخ غير ظاهر اذ قوله تعليل ان السماع شرط الخ لا يصلح تعليل بل اشتراط السماع يحتاج الى تعليل وتعليله بالرضي بحقيقته كما ذكر العلامة قبل قتله فيه التام المصادق او فاقه وراى طهر ك ان لم يكن للحق موافق **السؤال الحادي عشر** قال في الكفر من باب النكاح وينفقد اي النكاح عند حرمين او حريتين عاقلين بالغين مسلمين ولو فاسقين او محددين في قذف قال شارح العلامة عمر بن نجيم مفند القول او محددين في قذف بقوله وقد تابا شرقا ولا بد من هذا العيد والالزام التكرار انتهى **قال** السيد محمد بن نقي فيه نظره من وجهين اما اوله فلان قوله ولا بد من هذا العيد ممنوع لان المقصود من اطلاق المص قدس سره الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق المظاهر والمحدود قبل التوبة واما المستور والمحدود بعد التوبة فلا خلاف له فيهما كما في شرح المجمع والحقايق وظهر ان قوله لا بد من هذا العيد فريية بل مربية بل لا بد من عدم اعتبار هذا العيد ومن شر قال المحقق الطرابلسي في البرهان شرح مواهب الرحمن او محددين في القذف احض مطلقا من الفاسقين ولم يقل احد ان ذكر الخاص بعد العام تكرار كيف وهو واقع في كلام الله تعالى الذي هو في غاية الاجاز وسنام ذروة الاعجاز على انه قد صرح في الخواشي السعدية من كتاب الاكراه بانه اذا قوبل الخاص بالعام يراد بالعام ما عدا الخاص هذا ولا يخفى عليك ان في عبارة المص عطف الخاص على العام بل هو مما انفردت به التاوي وحفي كما في معني اللبيب فليته فقبه لهذا المص المصوب واليه الرجوع والباب انتهى **اقول** لم يظهر للعقيد قوة في اعتراض السيد والفا

هو



ما قاله الشيخ عمر بن حجاج فان فضله بما قال وقد تاب الخ ان الفاضل
 لفظ عام يدخل تحت المحذور في القذف وهو لا اوليا فان عطف عليه
 بقوله او محذورين يلزم تكرار بيان الحكم لان حكم المحذورين ظهر
 بقوله الفاضلين فاذا زاد وقد تابا فقد افهم ما لم يفهمه الاول
 وليس مراده بقوله لزمه التكرار ان مودري اللفظين واحد بل
 تكرار بيان الحكم اي حكم القاذف الغير التاييب وهذا يتضح من
 التقييد للاعتراض عن التكرار وما ذكره عن الحواشي السعدية
 من قوله انه اذا قبل الخاص بالعام الى تغيير واضح الدلالة على
 ما قاله لانه يقال معناه انه اذا اورد دليلان مثلا احدهما عام
 في الحكم والاخر خاص يحيد بالعام ماعدا الخاص وهو كما مستثنى
 والمستثنى منه فانك اذا قلنا الناس الازيد افا للمستثنى قيل
 داخل في المستثنى منه اعني العام ثم اخرج وقيل غير داخل وايد
 ماعدا المستثنى وهو عيبه بالعام المتخصص من بعض هذه
 يتناول ما سوي ذلك البعض قال في التلويح عند بحث العام
 في قوله تعالى والذين يتوفون منكم وقوله تعالى واولات الاحمال
 الآية فان قيل كل من اليتين عام قلنا المراد من الخاص ههنا
 الخاص بالنسبة الى العام بان يتناول بعض افراده لا كلها انتهى
 علي انا نقول يمكن انما اراد سعدى العام المصطلح عليه ونحو
 اللفظ الموصوف وصفا واحدا لكثير غير محصور مستغرق لجميع
 ما يصلح له والشارح انما اراد بالعام والخاص ما كان فيه الاول
 شاملا للثاني كما في الانتقاء فاذا كان الاول وهو انفسق شاملا
 للمحذور صارت تقييده بالتوبة لازما وانتفى بها في الحواشي السعدية
 اذ ذلك انما هو في المصطلح عليه وقوله عفا الله تعالى عنه فليسته
 تنبى هذا الخ **قلت** الجواب عنه ان ذلك مختلف فيه وقد جاوز
 بعضهم باو مستند لا بقوله تعالى من يجمل سؤا او يظلم نفسه

ثم ليستغفر الله بحمد الله عتورا رحما وبقوله تعالى ومن اظلم
 ممن اقر عينه على الله كذبا وقال اوجي الي وليرجح اليه شي انتهى **قال**
 في الانتقاء هذا بناء على انه لا يختص بالواو كما انه راي من مالك فيه
 وفيما قبله انتهى وايضا على راي غير الكوجز يمكن ان يكون الجواب
 عن الشيخ والماتن ان هذا ليس من ذلك فان قوله او مسلمين ولو
 فاسقين تقديره ولو كان المسلمين فاسقين او كانا اي المسلمان
 محذوران وتقديره لو كان بعد لو كثير فتقوله محذوران في الحقيقة
 ليس معطوفا على فاسقين بل خبر لكان المقدرة فلا يرشني من
 الماتن ولا على الشارح من الاعتراض والله اعلم **السؤال الثاني**
عشر ذكره وان المبيع بالخيار لا يخرج خيار البايع عن ملكه ويخرج
 خيار المشتري ولا يملكه عند ابي حنيفة ويملكه عند حنابلة
 في السراج ولا خلاف في ان تقبضه اي المبيع يحيل على المشتري انتهى
قال العلامة السيد واقول وجوبه على قولهما ظاهر لدخوله
 في ملكه واباعه على قول ابي حنيفة فمشكل لعدم دخوله في ملكه وقد
 تقر ان التقبض انما يجب بالملك او القرابة او الاحتباس ولا شيء
 منها موجود هنا كيف وجبت التقبض على قوله مع انتفاء سبب
 الوجوب فاليسستغفر تا ما انتهى **اقول** وبالله التوفيق ما نقله
 عن السراج صحيح ومثله في الجوهرة ايضا ولم ار تعليقه في
 شيء من الكتب التي بين يدي المشتري لم يجب تقبضه على البايع
 لانه ليس ملك ويحب على المشتري لانه لو لم يجب عليه اذ ياتي
 هلاك المبيع وايضا لما كان المشتري بسبب خياره قد ابطأ حقا
 للمبيع وهو الاتفاق عليه من البايع فقد تعلق حقه بذمة من
 ابطأه فليزمه ذلك حينئذ لان فيه معنى الضمان وايضا فالمشتري
 اقرب من البايع الى المبيع بحيث انفصل ملك البايع وشارف
 اتصاله بملك المشتري واذا اظننا على نص في ذلك كلفه ان نأمله

فتعالى **السؤال الثالث عشر** قال في الكثر من باب خيار الشرط مع معني
 خيار الشرط المتبايعين قال شارحه بن نجيم واطلاقه يعم الفاسد
 منه ايضا انتهى **قال** السيد فيه بحث لان خيار الشرط انما شرع
 للمتبايعين ليدفعوا بالعسخ الضرورة عن انفسهما ولو لولا ذلك لم
 البيع والبيع الفاسد غير لازم من اصله بل الشارع اجبره على
 رفعه فلامحى بشرط الخيار فيه تامل انتهى **اقول** كون الشارع
 امر برفع لا يتباين في جواز الخيار اذا البيع الفاسد بمالكه فيه البيع
 بالقبض على ما عرف وركنا البيع وهما مبدلة المال موجودات
 فيه ولذا يصح بيعه والتعرف فيه فاذا حكم بالملكة فالخيار من
 باب اولي لان الخيار من لوازمه اي البيع ولهذا ثبت في الاجارة
 تشبهها بالبيع اذا البيع عقد على الرقبة وذلك على المنقعه وانه
 اعلم **السؤال الرابع عشر** قال في الكثر من باب البيع الفاسد ولعل
 منهما فسخه يعني البيع الفاسد قال الشارح الزيلعي معني قوله
 ولكل منهما فسخه وعلي كل منهما لان رفع الفساد واجب عليهما
 واللام بمعنى علي قال نقاي وان اساتم فلها قال الشارح العيني
 متعقبا علي تجاري عاداته قلت لا يحتاج الي هذا التعليل وانما اللام
 علي اصله لانه يبين ان لكل واحد منهما سبيلا علي الفسخ لان
 واحدا منهما يتقرر به دون الاخر وان لم يكن برضا انتهى **قال**
 السيد هذا لا يشبه ما الكلام فيه لان الغرض ان فسخ البيع
 الفاسد وجب وعبارته لا تقيد الوجوب بل الجواز فاصحح الي
 جعل اللام بمعنى علي لتفيد مفادها مع افادة ان لكل واحد منهما
 سبيلا في الفسخ وتوالت ان اللام علي معناها كما يقول لم يكن في
 العبارة ما يفيد الوجوب علي انه لا تكلف في جعل اللام بمعنى علي فانه
 مستفيض واقع في افصح الكلام انتهى **واقول** اما قوله ان لكل واحد
 سبيلا لا فليس علي اطلاقه لان في بعض الصور يكون لاحدهما

الفسخ

الفسخ وليس للاضردك كما في صورة ما اذا اشترى واشترط
 شرط لا ايد انا جعل مجهول مطلقا له صاحب الفايده الفسخ دون
 الاخر كما هو في كتب الفقه مقرر واما قوله ليس فيه تكلف اقول
 بل فيه تكلف فان نيابة الحروف عن بعضها ليس مذهب
 البصريين وكثير من الكوفيين والخروج عما هي موضوعة
 له مع امكان عدم الخروج تكلف لا يخفى والله الموفق
السؤال الخامس عشر في الهداية من كتاب القضا
 وما اختلف فيه القضا فنقضي به القاضى شرعا قاضى
 اخر يري غير ذلك امضاه والاصل ان القضا متى
 لا في مجتهدا فيه يتقدم ولا يرد غيره لان اجتهاد
 الثاني كالأول بمعنى ان كلامهما يحتمل الخطا انتهى
قال الموصوف سعد بن جلي وفيه ان اعتقادنا بمذهب
 الغير انه خطأ قد يحتمل الصواب ومذهبا صواب
 يحتمل الخطا فلا يكون الثاني كالأول انتهى **قال**
 السيد واقول لا يخفى علي من ذاق لذات النظر وتامل
 المقام وتذكر ان هذا البحث في طرف المنع لان الحكم
 بان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كل منهما
 يحتمل عدم مصادفته فيكون خطأ وحسينا يكون
 اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وهذا لا ينافي ما قلناه
 من انه يجب علي المقلد لمذهب ابي حنيفة ان يعتقد
 ان مذهب ابيه صواب يحتمل الخطا وما ذهب اليه
 الغير خطأ يحتمل الصواب لان هذا باعتبار الاعتقاد
 وذكر باعتبار نفس الامر هذا تحقيق المقام وان خفي
 علي هذا الامام **اقول** والذي يظهر ان اشكال العلامة
 سعد بن قوي وذلك لانه لا يخلو اما ان مذهبنا في هذه
 المسألة صواب ومذهبه صواب ايضا فهذا

في طرف المنع اذا الحق واحد على الصحيح او يكون مذهبا
 صوابا فيها ومذهبه خطأ ولا مماثلة حبيذ ويحيى نقض
 العقنا او مذهبنا خطأ ومذهبه صواب فلا يتحقق المماثلة
 ايضا ولا يجوز التقصير او كلاهما خطأ ان وهذا القول مع
 القول الثالث لا نقول بهما اذ يجب ان نعتقد ان مذهبنا
 صواب فلم يظهر المماثلة مع ولان الحق داير بين هذه المذاهب
 فليق يقال كلاهما خطأ وتقييده باي حنيقة في قوله
 فانه يجب على من قلدا با حنيقة ان يعتقد الحق فيه نظر
 فان هذا يجب على كل مقلد لا امام ولا عضو فيه ابي
 حنيقة فان التقييد يدخل الناظر في رواية التزديد
السؤال السادس عشر قال في التزاد باب الاخذ
 في الشهادة ومن لم يدرح حتى قال او همت بعرض شهادتي
 يقبل قوله قال شارحه العلامة محمد الشهير بملا مسكين
 او همت اخطات بذكر زيادة كانت باطلة او اخطات ينسب
 ما كان يجب على ذكره انتهى **قال السيد** واقول في كل من
 عبارة المتن والشرح نظر اما المتن فحيث عدى او هم
 بنفسه مع انه مما ينبغي بحرف الجر وهو الى حيث
 جعله متعلقا ببعض مع انه انما يتعلق بالكل واما
 الشرح فحيث فسر او همت بقوله اخطات بذكر زيادة
 كانت باطلة مع ان هذا التفسير انما يناسب وهم لا اوم
 قال ثعلب في فصيحه فتقول او همت الى الشئ اذا تركته
 كله او هم ووهمت في الحساب اذا غلطت فيه او هم
 ووهمت الى الشئ اذا ذهب قلبك اليه تزد عليه اهر
 وهما انتهى **اقول** الذي يظهر ان لا نظر اذ ذكر من باب
 التقييد فضمن ووهمت معنى نسيت فعده بنفسه حبيذ
 لا ينكر تعلقه ببعض لانه لم ينس جميع الشهادة بل بعضها

اولاده - ارض
 المكتبة العميرية



والى هنا انتهى الكلام والحمد لله
 وحده وصلى الله على سيدنا
 محمد وعليه وآله وصحبه وسلم